

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢٣

الاثنين، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة منى يول (النرويج)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٨٢ إلى ٩٧ من جدول الأعمال (تابع)

البت في جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود
جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تواصل اللجنة عصر هذا اليوم البت في مشاريع القرارات المتبقية التي تتضمنها ورقة العمل غير الرسمية رقم ٤، بدءا ببنود المجموعة ١ المدرجة تحت عنوان "الأسلحة النووية". وبعد انتهاء البت في مشاريع القرارات في إطار المجموعة ١، ستشرع اللجنة في البت في مشاريع القرارات في إطار المجموعة ٤: "الأسلحة التقليدية"، ثم البت بعد ذلك في مشاريع القرارات المدرجة تحت المجموعات ٥، ٦، ٧.

تشرع اللجنة الآن في البت في مشاريع القرارات المدرجة تحت المجموعة ١ والواردة في ورقة العمل غير الرسمية رقم ٤. أولا، أعطي الكلمة للوفود الراغبة في تعليق تصويتها أو شرح مواقفها بشأن مشاريع القرارات المدرجة تحت المجموعة ١.

السيد ماسيدو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

أتكلم تعليلا للتصويت على مشروع القرار
A/C.1/61/L.54/Rev.1.

إن المكسيك وهي عضو مؤسس لأول منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتقع في منطقة كثيفة السكان للغاية من مناطق العالم، تجدد تهنيتها وتضامنها مع البلدان الخمس التي قررت إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا من خلال معاهدة سيميالاتينسك. وفي نصف الكرة الشمالي، يلتزم هذا الجهد بجهد منغوليا التي أعلنت أرضا خالية من الأسلحة النووية. ولا يمكن إنكار أهمية معاهدة سيميالاتينسك. ونأمل أن تعقبها مبادرات مماثلة، وخاصة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية.

لقد علمتنا تجربتنا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يستغرق وقتا ويتطلب التزاما من جانب كل الدول النووية وتأييدا من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتم التغلب على العقبات المتبقية تدريجيا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



السيد أبولينا إسبينال (الجمهورية الدومينيكية)
(تكلم بالإسبانية): أولاً، نود أن نهنئك، سيدتي، على عملك الممتاز في إدارة أعمال اللجنة الأولى. لقد طلبنا الكلمة لشرح تصويتنا على مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا".

إن الجمهورية الدومينيكية، كبلد ملتزم بالسلام والأمن الدوليين، ويؤمن بأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين عنصران أساسيان لبلوغ تلك الأهداف، يقدر أهمية إنشاء بلدان وسط آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونحن نعتبر هذه خطوة حاسمة ومهمة نحو هدف نزع السلاح الكامل. وكدولة موقعة على معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نشجع البلدان الأخرى على أن تحذو حذو وسط آسيا. ولذلك ستصوت لصالح مشروع القرار هذا.

السيدة ليونغ (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلمت بالإسبانية): يود وفدي أن يشرح تصويته على مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1.

وتؤيد جمهورية فنزويلا الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين والتي تستهدف، على سبيل الأولوية، الإزالة التامة للأسلحة النووية وكذلك عدم انتشارها. ونرى أن من أنجع سبل تحقيق تلك الأهداف إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على أساس اتفاقات يتم الدخول فيها بحرية فيما بين الدول.

ولذلك السبب، أصبح بلدنا طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - معاهدة تلاتيلولكو - وهي صك أنشأ أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة بالسكان من العالم. وهنئ،

وتشجع المكسيك حكومات وسط آسيا على الاستمرار في بذل جهودها، وتعرب عن استعدادها للعمل معها من أجل إقامة تعاون وتنسيق أفضل بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وترى المكسيك أن هذه المناطق لا تمثل غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة للتوصل إلى الهدف النهائي وهو نزع السلاح العام والكامل، وخاصة نزع السلاح النووي. ولهذا، فإن وفدي سيؤيد مشروع القرار المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا".

السيد توليدو (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشير إلى مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا" الذي يرحب بتوقيع معاهدة سيميلا لا تينسك في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. لقد مضى أكثر من ٤٠ عاماً منذ توقيع المعاهدة التي أنشئت بموجبها أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية. وفضلاً عن ذلك، من المهم أن نستعيد إلى الذاكرة أن إنشاء تلك المنطقة في الستينيات قد تم في فترة صعبة جداً من تاريخنا. وبلاستعانة بالإدارة السياسية، أمكن أن يصبح ذلك واقعاً من خلال جهود كل الأطراف المعنية.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، بإرادة حرة، يعكس حق أي دولة مستقلة في تقرير أفضل الظروف المعيشية لسكانها. لذا فإن عدم تأييد مشروع القرار هذا سيكون بمثابة عدم اعتراف بحق كل دولة في تقرير طريقته الخاصة بالعيش في وئام مع المجتمع الدولي. ولذا، فإن وفد بلادي يناشد البلدان التي تساورها أي شكوك تأييد مشروع القرار هذا، اقتناعاً بأن لكل دولة الحق السيادي والسلطة في التفاوض حسب الاقتضاء من أجل إحلال السلام والأمن في منطقتها.

لذا، ومن أجل تلك الأسباب فإن وفد بلادي، سيصوت لصالح مشروع القرار.

وكرر مؤتمر القمة أيضا تأكيد أن من الأهمية الحيوية، في إطار المناطق الخالية من الأسلحة النووية، أن توفر الدول الحائزة للأسلحة النووية لكل الدول في المنطقة ضمانات غير مشروطة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

وترحب كوبا بالاستعداد الذي أعرب عنه الموقعون على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا لمواصلة المشاورات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن أحكام معينة من ذلك الصك القانوني. ونأمل أن تشارك الدول الحائزة للأسلحة النووية بحسن نية في عملية المشاورات تلك، حتى يتسنى إنشاء المنطقة بأسرع ما يمكن.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): هل هناك وفود أخرى ترغب في تعليل تصويتها قبل التصويت؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، ستبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/61/L.21/Rev.1 المعنون "مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ ولجنته التحضيرية".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة لإجراء التصويت.

السيد ساريفا (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/61/L.21/Rev.1 المعنون "مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ ولجنته التحضيرية" عرضه ممثل البرازيل في الجلسة ١٠ المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ويرد اسم مقدم مشروع القرار في الوثيقة ذاتها.

وسأتلو الآن، لأغراض السجل، البيان الشفوي للأمين العام بالآثار المالية، الذي يجب أن يرافق مشروع القرار A/C.1/61/L.21/Rev.1.

في ذلك الصدد، أوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان على توقيعها في أيلول/سبتمبر الماضي في سيمبيلاتينسك على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، وهي أول منطقة من نوعها في نصف الكرة الشمالي. ونود أن نعرب عن تأييدنا لمشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1 الذي قدمته تلك البلدان الخمسة من بلدان آسيا الوسطى.

وترى فتزويلا أن تلك المبادرة ستسهم إسهاما هاما في الجهود الرامية إلى تحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد على الحاجة إلى أن توفر الدول الحائزة للأسلحة النووية لكل الدول في المناطق الخالية من الأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

السيد بنيتس فيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية):

ستصوت كوبا لصالح مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا"، لأن بلدنا يؤيد تمام التأييد التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، وينظر إليها على أنها خطوة إيجابية نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

وفي مؤتمر قمة هافانا لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في أيلول/سبتمبر، رحب رؤساء دول وحكومات بلدان الحركة مع الارتياح بتوقيع أوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في سيمبيلاتينسك، وأعربوا عن رأيهم بأن إنشاء المنطقة هذه يمثل إسهاما فعالا في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

”ووفقا للإجراءات المتبعة، ستفرض الأمم المتحدة رسماً قدره ١٣ في المائة من النفقات لهذه الأنشطة، لتحمل التكاليف الإدارية وغيرها من تكاليف الدعم التي ينطوي عليها تنفيذها. وتقدر هذه النفقات بمبلغ ٩٦ ٠٧٥ دولارا. وعلاوة على ذلك، ووفقا للسياسات والإجراءات المتبعة في الأمم المتحدة يتعين توفير اعتماد قدره ١٥ في المائة من التكاليف المقدرة للاجتماع لاحتياطي طوارئ لتغطية ما ينشأ من عجز ونفقات نهائية. ويبلغ هذا ٨٥٥ ١١٠ دولارا.

”ولكفالة ألا يؤدي عقد الدورة في فيينا إلى تحمل الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لتكاليف إضافية، أعربت حكومة النمسا عن استعدادها لتغطية التكاليف الإضافية لعقد الاجتماع في فيينا بدلا من نيويورك، وتقدر تلك التكاليف بمبلغ ٨١٦ ٥٦ دولارا تقريبا.

”ومن المتوقع أن تنتهي الأطراف من إعداد مقرر بشأن مواعيد وأماكن عقد دورات أخرى للجنة التحضيرية وبشأن مؤتمر الاستعراض، في الدورة الأولى للجنة التحضيرية، بالإضافة إلى عدد من المقررات الأخرى بشأن الترتيبات التنظيمية، بما فيها توفير خمسة محاضر موجزة.

”وسيتم تسديد كل تكاليف مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ ولجنته التحضيرية وفقا للترتيبات التي تتخذها الأطراف في المعاهدة. وينبغي إذن ألا تترتب على الطلب بأن يقدم الأمين العام المساعدة الضرورية وأن يوفر ما قد يلزم من خدمات، بما فيها المحاضر الموجزة، لمؤتمر الاستعراض

”تقضي أحكام الفقرتين ١ و ٢ من منطوق مشروع القرار A/C.1/61/L.21/Rev.1 بأن الجمعية العامة:

’تحيط علما بالمقرر الذي اتخذته الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بعد إجرائها المشاورات المناسبة، بعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية في فيينا، من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧؛

’وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم المساعدة الضرورية وما قد يلزم من خدمات، بما في ذلك المحاضر الموجزة، لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وللجنة التحضيرية‘.

”وعملا بالطلب الوارد في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار، يفهم الأمين العام أن تلبية ذلك الطلب ستتطلب من الأمانة العامة أن تقدم المساعدة وخدمات الدعم الموضوعي لمؤتمر الاستعراض في عام ٢٠١٠ وللجنة التحضيرية.

”وتقدر تكاليف خدمة المؤتمرات للدورة الأولى للجنة التحضيرية في فيينا، بما في ذلك توفير المحاضر الموجزة لخمس جلسات عامة، بمبلغ ٨٣٥ ٧٠٤ دولارا. وعلاوة على ذلك، تقدر تكاليف المتطلبات غير خدمة المؤتمرات لسفر الموظفين الفنيين من إدارة شؤون نزع السلاح، والمساعدة المؤقتة العامة، والأجر الإضافي، والاتصالات، ونفقات متنوعة بمبلغ ٢٠٠ ٣٤ دولارا.

بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، بوروندي، الكامبيون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هاييتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلاند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلاند، جمهورية مقدونيا، اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة

عام ٢٠١٠ وللجنة التحضيرية أي آثار مالية على الميزانية العادية للأمم المتحدة. وعملا بالممارسة المتبعة، ستعد الأمانة العامة تقديرات لتكاليف مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ ولجنته التحضيرية كي توافق عليها الدول الأطراف.

”وتجدر الإشارة إلى أن الصكوك القانونية للاتفاقيات أو المعاهدات الدولية تقضي بأن تمول جميع الأنشطة المتصلة بها من موارد خارجة عن الميزانية العادية للأمم المتحدة. وستضطلع الأمانة العامة بهذه الأنشطة بعد الحصول مسبقا على الأموال الكافية من الدول الأطراف.

”وفي هذا الصدد، ينصح الأمين العام بأن جميع الأنصبة النهائية المقررة غير المسددة عن المؤتمرات الاستعراضية السابقة للأطراف في المعاهدة ولجانها التحضيرية يجب أن تسددها الدول الأطراف للأمانة العامة في أقرب وقت ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتمادات المالية للدول الأطراف عن المؤتمرات الاستعراضية السابقة لن ترحل إلى المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠ ولجنته التحضيرية إلا بعد تسديد الأرصدة المتبقية.

”وإجمالا، لن تنشأ عن اعتماد مشروع القرار A/C.1/61/L.21/Rev.1، أية آثار مالية على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.“

أجري تصويت مسجل

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش،

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية
تتانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية،
أوروغواي، أوزبكستان، فترويل (جمهورية -
البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

لا أحد.

المتنعون:

الهند، إسرائيل، باكستان.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/61/L.21/REV.1 بأغلبية
١٦٣ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٣ أعضاء عن
التصويت.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في
مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1. وقد طلب إجراء
تصويت مسجل.

وأعطى الكلمة لأمين اللجنة لإجراء التصويت.

السيد ساريغا (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية):
تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار
A/C.1/61/L.54/Rev.1، المعنون "إنشاء منطقة خالية من
الأسلحة النووية في وسط آسيا". وقد عرض ممثل
أوزبكستان مشروع القرار في جلسة اللجنة الـ ١٨، المعقودة
في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وترد قائمة مقدمي
مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/61/L.54/Rev.1.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا،
الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما،
البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن،

بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار
السلام، بوركينافاسو، بروندي، كمبوديا،
الكاميرون، الرأس الأخضر، شيلي، الصين،
كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار،
كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،
جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر،
السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي،
غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا -
بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا،
إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا،
جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا،
الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية
الليبية، ليختنشتاين، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا،
مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك،
مولدوفا، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال،
نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما،
باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا،
الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سانت
فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية،
السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا،
سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلاند،
السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية،
طاجيكستان، تايلاند، توغو، ترينيداد وتوباغو،
تونس، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات
العربية المتحدة، جمهورية تتانيا المتحدة، أوروغواي،
أوزبكستان، فترويل (جمهورية - البوليفارية)، فييت
نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

الشمالي من الكرة الأرضية وستشمل رقعة كانت الأسلحة النووية موجودة فيها سابقا.

وكما هو منصوص عليه في المبادئ والتوجيهات الواردة في تقرير هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٩ (A/54/42)، فإن من الأهمية بمكان أن يتم التشاور مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أثناء المفاوضات بشأن كل معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وسيسهل هذا الأمر توقيعها ومصادقتها على البروتوكول ذي الصلة بتلك المعاهدات. وفي هذا الصدد، أحطنا علما باستعداد الدول الخمس في وسط آسيا لمواصلة المفاوضات بشأن عدد من الأحكام في المعاهدة. وستتابع بعناية تلك المشاورات في المستقبل بين الدول المعنية مباشرة، كما هو وارد في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار الذي نحن بصددده. واتباع هذا النهج الذي ينحو منحى مستقبلياً يشكل عنصراً مهماً فيما يتعلق بدور المعاهدة في المستقبل، وهو تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

أخيراً نود تشجيع دول وسط آسيا الخمس أن تبقي البلدان المهتمة بهذه العملية على علم بالتطورات المتعلقة بالمشاورات التي تجريها.

السيد تالاس (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): يرحب الاتحاد الأوروبي بحرارة باختيار فيينا مكاناً للاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠. وقد صدرت الدعوة للاحتفال بمناسبة خاصة، مناسبة للذكرى الخمسين لتأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالتالي، فإننا نعتبر فيينا مكاناً استثنائياً لاستضافة الاجتماع الأول للجنة التحضيرية. ويرى الاتحاد الأوروبي أن ذلك لن يشكل سابقة للمؤتمرات الاستعراضية المستقبلية لمعاهدة عدم الانتشار.

وأود أن أشكر البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة التي وجهت المشاورات بعناية وصبر فائقين.

ألبانيا، أندورا، أستراليا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبورغ، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا

اعتمد مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1 بأغلبية ١٢٨ صوتاً مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٣٦ عضواً عن التصويت.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في شرح موقفها أو تعليل تصويتها على مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

السيد ماين (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدي بضع ملاحظات بشأن مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا". وأبدي هذه الملاحظات نيابة عن البلدان الثمانية التالية التي صوتت مؤيدة لمشروع القرار: أيرلندا والسويد وسويسرا وليختنشتاين ومالطة والنمسا ونيوزيلندا واليابان.

لقد جرى التوقيع على نص معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في سيمبالاتينسك من جانب الدول الخمس في وسط آسيا. وتعتبر وفودنا الثمانية أن توقيع ذلك النص جرى بوصفه جهداً لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة وإسهاماً في نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وستكون هذه المنطقة أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في النصف

وترحب النمسا ترحيبا حارا باختيار فيينا مكانا للدورة الأولى للجنة التحضيرية لاستعراض تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ستعقد في ربيع عام ٢٠٠٧.

وقد وجهت الحكومة النمساوية هذه الدعوة إبرازا لمناسبة خاصة، هي الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهكذا، فإن النمسا تعتبر عقد دورة اللجنة التحضيرية في فيينا حدثا فذا، نظرا لهذه المناسبة الميمونة. والنمسا تدرك أن هذه الحالة لا تشكل سابقة لدورات الاستعراض المقبلة لمعاهدة منع الانتشار.

والنمسا شاكرة لكل الوفود نظرتها الإيجابية لهذه الدعوة ولموافقتها على مكان عقد الدورة. ويود وفدي بوجه خاص الإشادة بالبرازيل، مقدمة مشروع القرار والمنسقة بصده، لما بذلته من جهود.

سيدي الرئيسة، تتطلع النمسا إلى الترحيب بكم وبجميع الوفود في فيينا، في الربيع المقبل، وهي على ثقة بأن الإطار سيكون جاهزا لاجراء مناقشات جوهرية بروح مثمرة ومتفائلة.

السيد تشنغ جنغيي (الصين) (تكلم بالصينية):
صوت الوفد الصيني مؤيدا لمشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1، الخاص بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وموقف الصين من المناطق الخالية من الأسلحة النووية موقف منطقي وواضح. ونحن نحترم وندعم الجهود التي تبذلها دول المنطقة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، على أساس مشاورات واتفاق توصل إليه بحرية الدول المعنية، مع مراعاة واقع المنطقة. ونحن نرى أيضا أن إقامة هذه المنطقة هي لصالح منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وأنها ستسهم في سلام المنطقة المعنية وأمنها واستقرارها.

السيد لاندمان (هولندا) (تكلم بالانكليزية):
يشرفني أن أتكلم نيابة عن ١٢ دولة عضوا في الأمم المتحدة. فبالإضافة إلى وفد هولندا، امتنعت عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1 وفود إستونيا وأيسلندا وبلجيكا وبولندا وتركيا والدانمرك ورومانيا ولكسمبورغ وليتوانيا والنرويج وهنغاريا.

إننا نولي أهمية كبيرة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية من أجل السلام والأمن على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بطريقة حرة. وقد أعربت بلداننا باستمرار عن تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وبالتالي، فإننا نرحب من حيث المبدأ بمبادرة أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

ونحن نؤيد بالكامل الجهود المبذولة من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ولكن إبرام المعاهدة بدون استكمال المشاورات مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تمخضت عنه معاهدة لا تنشئ بصفة رسمية منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك نعتبر أن من الضروري حل المسائل المعلقة، المتصلة بهذه المنطقة الخالية من السلاح النووي، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢ من منطوق القرار، ووفقا لها. ولذا، لا بد من إجراء مزيد من المشاورات وفقا للمبادئ التوجيهية لهيئة الأمم المتحدة لترع السلاح.

السيد تشوروز (النمسا) (تكلم بالانكليزية): في معرض الكلام عن القرار A/C.1/61/L.21/Rev.1، تود النمسا أن تضم صوتها إلى مؤيدي البيان الذي أدلت به فنلندا آنفا باسم الاتحاد الأوروبي وأن تعرب عن تأييدها له.

النووية - ستكون منطقة وسط آسيا الخالية من الأسلحة النووية إضافة نرحب بها إلى مناطق مشابهة قد أقيمت فعلا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب شرق آسيا وجنوب المحيط الهادئ؛ وستصلح مثلا واضحا لمناطق أخرى، نشرت فيها أسلحة نووية فيما مضى، لتحذو حذوها في المستقبل.

غير أن كندا تعتقد أنه لا بد أولا من مزيد من العمل قبل تحقيق هذا المشروع الحميد تحقيقا كاملا.

لقد أثارت المادة ١٢ من معاهدة سمبالاتنسك شواغل بشأن تأثير الترتيبات الأمنية السابقة على المعاهدة وغايتها الأساسية. وهذا الالتباس هو ما حدا بكندا إلى الامتناع عن التصويت في الوقت الراهن.

ومن جهة ثانية، تبدو عملية حل هذه المسألة واضحة نسبيا، ودول المنطقة على استعداد لمواصلة المزيد من المفاوضات مع الأطراف المعنية في سبيل ذلك. ونحن لذلك نأمل أملا قويا في أن يتم التوصل إلى حل بسرعة، ونعوّل، لحصول ذلك، على النوايا الحسنة لجميع الجهات المعنية.

السيد بار (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): آخذ الكلمة لأعلن تصويت إسرائيل على مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا".

تتعاطف إسرائيل بصورة طبيعية مع فكرة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، قابلة للتحقق المشترك، يتم التوصل إليها بحرية فيما بين جميع دول تلك المنطقة. لكننا نرى كذلك أنه من الأفضل للدول الأخرى التي لها شواغل أمنية مشروعة تتعلق بمنطقة معينة، أن تشارك بغية تعزيز فعالية هذه الترتيبات.

وبالإضافة إلى ذلك، نعتبر - على الصعيد المعياري - أنه يستحسن إلى حد بعيد أن تسعى القرارات المتصلة بمناطق خالية من الأسلحة النووية، التي تناقش في المحافل الدولية، إلى

وقد وقّعت الصين وصادقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، ومعاهدة المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية، وكذلك على البروتوكولات ذات الصلة. وتوصلت الصين كذلك إلى توافق في الآراء مع الدول الآسيوية على معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وهي تتطلع إلى فتح باب التوقيع عليها في موعد قريب.

وتنعم الصين بعلاقات صداقة وتعاون عريقة مع دول وسط آسيا الخمس. ونحن نقدر تقديرا عاليا وندعم ما تبذله هذه الدول من جهود لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، ونرحب باتفاق الدول الخمس على إبرام معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والتوقيع عليها. وستواصل الصين، كعهدنا دائما، دعمها للجهود التي تبذلها الدول في مناطق أخرى لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

السيد ماير (كندا) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لأعلن قرار كندا الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1. إن كندا تؤيد بشدة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، فإننا نعتبرها إسهامات هامة في نزع السلاح النووي وفي عدم الانتشار النووي على السواء. وهي تدابير قيمة لتعزيز الأمن الدولي.

وبالنظر إلى وسط آسيا الخاصة، نؤيد أيضا بشدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيها. وهذه المنطقة، بصفتها أول منطقة من هذا النوع تقع بكليتها في نصف الكرة الشمالي، وتضم دولة، هي كازاخستان، تخلت عن حيازة الأسلحة النووية وانضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها دولة غير حائزة على الأسلحة

آسيا في بضع مناسبات، وأعربت عن شواغلها إزاء عدم كفاية المشاورات بشأن وضع معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وأعلنّا أننا جاهزون لإجراء المزيد من المشاورات منذ تلك التي جرت في الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بين دول وسط آسيا الخمس والأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن. وقدمنا مرة أخرى أسئلتنا خطياً، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وأثرنا تلك الأسئلة مرة أخرى قبل التوقيع على المعاهدة في ٨ أيلول/سبتمبر من هذا العام. وستكون الإجابة على تلك الأسئلة أساسية لتمكيننا من تسوية المسائل المتبقية والتوصل إلى نتائج مرضية لجميع الأطراف.

وتحفظنا الأساسي بالنسبة لهذه المعاهدة الجديدة ما زال يتعلق بالمادة ١٢، التي تنص على أن التزامات الدول الأطراف بموجب المعاهدات القائمة لن تتأثر بهذه المعاهدة الجديدة بشأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية. ولم نتلق على الإطلاق سبباً منطقياً مقنعاً لهذه المادة. إن أحكام هذه المعاهدة الجديدة يجب أن تكون لها الأسبقية على أي التزامات تعاقدية قائمة في السابق والتي قد تقوض هدفها بشكل أساسي، وإلا، ستكون هذه المعاهدة غير ذات مغزى.

ومن خلال التوقيع على المعاهدة، تكون دول وسط آسيا الخمس قد جمّدت نصّها وجعلت إمكانية تعديلها في المستقبل أكثر صعوبة. وكنا نفضل ألا تقدم هذه الدول مشروع قرار إلى اللجنة الأولى قبل أن نتمكن من إيجاد حل لهذه المسائل.

ولهذه الأسباب، فإن حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ليست في وضع يمكنها من الموافقة على المعاهدة الموقعة في ٨ أيلول/سبتمبر أو احترام أي بروتوكول قائم على أساسها. ولذا، كان على وفودنا أن تصوت بـ "لا" على مشروع القرار A/C.1/61/L54/Rev.1.

تحقيق توافق في الآراء فيما بين جميع الأطراف ذات الصلة. فمن شأن هذا التوافق أن يعزز إمكانيات إنشاء هذه المنطقة.

ونظراً لعدم وجود توافق في الآراء، قررت إسرائيل الامتناع عن التصويت على هذا القرار.

السيد تريزا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): هذا تعليل

للتصويت على مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا". تؤيد إيطاليا الإشارة إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية، من قبل رئاسة الاتحاد الأوروبي، في الفقرة ٢٥ من بيانها أمام اللجنة الأولى، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. ونذكر بالمادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تنص على أن لا شيء في تلك المعاهدة يحس بحق أية مجموعة من الدول في عقد معاهدات إقليمية بغرض ضمان عدم وجود أسلحة نووية على أراضي كل منها.

ونقر أيضاً بأهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية للسلم والأمن، على أساس ترتيبات تُتخذ بحرية ما بين دول المنطقة المعنية. ومن هذا المنطلق، نرحب بقرار أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ونشجع تلك الدول على مواصلة التشاور بشأن المعاهدة الموقعة في سيمبالاينسك وبشأن المادة ١ من بروتوكولها.

السيد دنكان (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية):

أود أن أقدم تعليلاً مشتركاً للتصويت على مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1 بشأن معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وأنا أتكلم بالنيابة عن فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

لقد كانت حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على اتصال مع الدول الخمس في وسط

ولذا، ترحب إسبانيا بمبادرة أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، وتدعم جهودها من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

ولكن إبرام معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، بدون استكمال المشاورات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، قد نتجت عنه معاهدة لا تنشئ رسمياً منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٩ لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

ولذلك، فإن إسبانيا ترى أن المسائل المتبقية المتعلقة بإنشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية - كما أشير إليها ووفقاً للفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار - لا بد من تسويتها من خلال إجراء مزيد من المشاورات وفقاً للمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح.

السيد دينوت ميديروس (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعتنم هذه الفرصة لتعليل تصويت البرازيل بـ "نعم" على مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا".

والبرازيل، بوصفها دولة طرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأحد مقدمي مشروع القرار A/C.1/61/L.20، المعنون "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة"، الذي اعتمدته هذه اللجنة في الأسبوع الماضي، فإنها على اقتناع كامل بأن معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية، على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بحرية، تسهم في منع انتشار الأسلحة النووية

ومع ذلك، ما زلنا على استعداد للتشاور مع تلك الدول من أجل التوصل إلى نتيجة مرضية لجميع الأطراف.

السيد مكلاكولان (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة تعليلاً لتصويت وفد بلدي على مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1.

إن أستراليا مؤيد قوي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تتوصل إليها الدول الأعضاء بحرية. وقد أيدت أستراليا في السابق اعتماد قرار بتوافق الآراء بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

وتم التوقيع على الاتفاق بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية قبل فترة وجيزة للغاية، وكما سمعنا للتو، فإننا ندرك أن بعض البلدان لديها تحفظات مهمة بشأن النص النهائي للاتفاق. وفي ظل هذه الظروف، ترى أستراليا أنه ليس من الحكمة أن نؤيد هذا القرار قبل أن تتاح لنا الفرصة لدراسة كل جوانبه دراسة وافية.

السيد كاريديو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد إسبانيا أن يعرب عن موافقته على تعليل التصويت الذي أدلى به ممثل هولندا للتو بعد اعتماد مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا".

وتؤيد إسبانيا بالكامل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية. وقد أعربت إسبانيا باستمرار عن تأييدها القاطع لأهداف المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية، لأنها تؤمن بأن هذه المناطق تشكل إسهاماً هاماً لصالح السلام والأمن الدوليين ولتعزيز نظام عدم الانتشار النووي وأيضاً لجهود نزع السلاح النووي.

وقد أعربت إسبانيا باستمرار عن تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

الاستعراضية التالية لمعاهدة عدم الانتشار ستستكشف السبل لتطبيع العلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة والدول الحائزة للأسلحة النووية غير الأطراف فيها، لكي تصبح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معاهدة حية وتستجيب لحقائق العصر.

السيد برازاك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لأعجل تصويت ألمانيا، التي امتنعت عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1.

مبدئياً، كانت ألمانيا مستعدة للتصويت، كما فعل بعض شركائنا في الاتحاد الأوروبي، مؤيدة مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا"، دلالة على تأييد فكرة المناطق الخالية من الأسلحة النووية باعتبارها إسهاماً في السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي ووسيلة لتشجيع نزع السلاح النووي وتعزيز الاستقرار والثقة. وقد بدا من الأمور الهامة لنا أن نوجه رسالة تشجيع، وخاصة فيما يتصل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

غير أننا نشاطر وفد هولندا ما أعرب عنه بالنيابة عن ١٢ بلداً من قلق وآراء، في فترة سابقة من بعد ظهر اليوم. وفي نهاية الأمر، قررنا الامتناع عن التصويت للتعبير عن خيبة أملنا من أن هناك مقترحات كان يمكن أن تساعد على تقليل الخلافات القائمة بين الأطراف المعنية، ولكن الدول المقدمة لمشروع القرار لم تأخذها - للأسف - بعين الاعتبار. وكان من شأن تلك المقترحات، لو روعيت، إفساح مجال في المستقبل لجهود مشتركة ترمي إلى توسيع دائرة الاعتراف بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، حتى تشمل الدول الثلاث الحائزة على الأسلحة النووية.

من جميع جوانبه وفي عملية نزع السلاح العام والكامل. وهي تدابير تستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

ولذا، نرحب بالتوقيع في سيمبالاينسك، في كازاخستان، على معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، وصوّتت تأييداً لمشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1. ونأمل أن يكون بوسع الجمعية العامة في وقت مبكر، لا أن تحيط علماً فحسب، بل أن ترحب فعلاً بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة بالفعل. وهذه الغاية، نشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تواصل، بحسن نية، المشاورات مع بلدان وسط آسيا بشأن أحكام المعاهدة.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لتعجيل التصويت على مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/C.1/61/L.21/Rev.1. وقد امتنع وفد بلدي عن التصويت تماشياً مع موقفنا المعروف من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وباكستان تؤيد أهداف معاهدة عدم الانتشار مع أنها دولة حائزة للأسلحة النووية غير طرف في المعاهدة. ونحن نلتزم بقواعد عدم الانتشار التي تنص عليها المعاهدة بالفعل. وبباكستان على استعداد لأن تستمر في التصرف بالتوافق مع الالتزامات العامة في هذا الصدد. ولكن، نظراً للحقائق على أرض الواقع، لا يمكن أن يُتوقع منا أن نمتثل لتلك المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية.

وعلى الرغم من هذا التقييد، فإننا نقر بالإسهامات الهامة التي حققتها المؤتمرات الاستعراضية المتعاقبة لمعاهدة عدم الانتشار في التصدي لمسائل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ولكن النظام الحالي لترع السلاح وعدم الانتشار يواجه تحديات كنا قد وجهنا الاهتمام إليها في بياننا أمام هذه اللجنة. ونأمل بإخلاص أن المؤتمرات

لهذه الأسباب كلها، صوتنا مؤيدين مشروع القرار.

السيد آجي (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): آخذ الكلمة لأدلي ببيان تعليلا لتصويتنا على مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1.

صوّت وفدي مؤيدا لمشروع القرار. فنحن نرحب بقرار أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان أن تقيم منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. غير أننا كنا نأمل زيادة تعزيز مشروع القرار لتوجيه رسالة قوية بشأن أهمية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وأذكر بأن وزير خارجية كازاخستان قال، عند التوقيع على معاهدة سمبيالاتنسك، في جملة أمور، إن "بلدان منطقتنا أعلنت التزامها الوطيد بمبادئ نزع السلاح وعدم انتشاره". وهذا ينسجم مع مبدأ الأمم المتحدة المتفق عليه، القائل بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن يتم على أساس اتفاق مشترك، يجري التوصل إليه بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، وأنها تشكل تدبيرا هاما من تدابير نزع السلاح.

ويرى وفدي أن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية خطوة إيجابية وتدير هام في سبيل تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على صعيد العالم. ولهذا السبب، رحبت إندونيسيا مع البلدان الـ ١١٧ في حركة عدم الانحياز، التي هي أيضا بلدان أعضاء في الأمم المتحدة، بتوقيع معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، في مدينة سمبيالاتنسك. وكان ذلك في مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الذي عُقد مؤخرا في هافانا، في أيلول/سبتمبر الماضي. إننا نعتبر إنشاء هذه المنطقة إسهاما فعليا في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين: الإقليمي والعالمي.

ونتيجة لذلك، نرى أن النص المنقح الحالي لا يعكس صورة التوازن الذي كنا نرجوه. وفي ظل هذه الظروف، لا نجد أن بمسّطاعنا، في هذه المرحلة، تأييد مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1. ونأمل أن تبذل جميع الأطراف المعنية، في الشهور الاثني عشر المقبلة، جهودا تمكن جميع الأطراف المعنية من الانضمام إلى بروتوكول معاهدة سمبيالاتنسك.

السيد شعبة (مصر) (تكلم بالانكليزية): تكلم تعليلا للتصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/61/L.54/Rev.1، الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

ويعرب وفد مصر عن تأييده إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، ويهنئ جمهوريات وسط آسيا بالتوقيع الناجح على المعاهدة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في سمبيالاتنسك. ونعرب في نفس الوقت، عن تقديرنا لما أبدته من استعداد لمواصلة المشاورات مع الدول الحائزة على الأسلحة النووية بما يؤدي إلى تعزيز المنطقة.

ولا تزال مصر تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق العالم الأخرى، كتدبير هام في سبيل تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بجميع جوانبه، فضلا عن تمهيد السبيل لإحلال السلم والأمن، إقليميا ودوليا.

ويحدونا الأمل في أن نشهد، في أقرب فرصة ممكنة، إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، علاوة على القرار الذي اتخذته بشأن الشرق الأوسط مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة، بما يعزز الجهود الرامية إلى المحافظة على معاهدة عدم الانتشار ويعبّد الطريق المؤدي إلى إحلال سلام دائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط.

عن كل التوصيات الموجودة، والخصائص الإقليمية. وعلى غرار ما حصل في مجال مناطق أخرى مشابهة، يمكن الحل التام للمسائل المتصلة بتقديم كل الدول النووية أو بعضها تأكيدات وضمانات أمنية أثناء المشاورات، باستخدام الصكوك القانونية القائمة وغيرها. وهذه ممارسة نموذجية، طبقها روسيا في ظروف مشابهة فيما يتعلق بمناطق أخرى. ونود أن نشير إلى استعداد الدول المشاركة في وسط آسيا لإجراء المزيد من المشاورات بشأن بروتوكول المعاهدة. وهنا، طبعاً، يعتبر حسن الإدراك وحسن النية أمرين هامين جداً.

ومرة أخرى، أظهرت دول وسط آسيا نهجاً إيجابياً في المناقشة هنا في اللجنة الأولى عند إعداد نص مشروع القرار.

والآن وبالتوقيع على معاهدة سيمبالاينسك، تقع علينا مسؤولية ضمان تنفيذها عملياً. وستبدل روسيا كل ما بوسعها للمساعدة في هذه العملية. ونحث جميع الدول أن تفعل ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): إذا لم يكن هناك أي ممثلين آخرين يرغبون في تحليل التصويت أو شرح الموقف بعد التصويت في إطار المجموعة ١، ستشرع اللجنة في البت في مشاريع القرارات الواردة في إطار المجموعة ٤ "الأسلحة التقليدية".

أعطي الكلمة لممثل مالي.

السيد ماليه (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أدخل تنقيحاً فنياً طفيفاً على مشروع القرار A/C.1/61/L.25، "تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها".

الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار ينبغي أن يكون نصها كما يلي:

وأخيراً، يعود الأمر إلى دول المنطقة المعنية في تحديد الشروط التي تخضع لها المنطقة الخالية، وفقاً للمبادئ التوجيهية الخاصة بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أقرتها هيئة نزع السلاح عام ١٩٩٦ كما أن من صلاحيات الدول الحائزة على الأسلحة النووية أن تختار ما إذا كانت تقدم، أم لا تقدم، مزيداً من الضمانات لأعضاء المنطقة في شكل بروتوكولات متعلقة بمعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): آخذ الكلمة لأعلن تصويت الاتحاد الروسي على مشروع القرار A/C.1/61/L.54/Rev.1.

نحنى أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان على النجاح في إكمال العمل الذي استمر سنوات وأدى إلى التوقيع على المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، ونرحب بذلك.

إن إقامة المنطقة المذكورة تمثل خطوة هامة في سبيل تعزيز نظام عدم الانتشار النووي في فترة تشهد مواجهة هذا النظام بعض التحديات. ولا شك في أن معاهدة سيمبالاينسك ستساعد على تعزيز السلم والأمن والاستقرار في المنطقة. وهذا أمر له أهميته، في هذا السياق، من حيث تفادي خطر وقوع سلاح نووي في أيدي الإرهابيين الدوليين.

وهذه المعاهدة نتيجة لمفاوضات ومشاورات طويلة ومكثفة ومعقدة. ونود أن نسلط الضوء بصورة خاصة على الإسهامات الهامة التي قدمها ممثلو الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأعمال التحضيرية الواسعة التي تم الاضطلاع بها فيما يتعلق بدول وسط آسيا.

وعند إعداد المعاهدة، أخذت في الحسبان الدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة في إنشاء مناطق مماثلة، فضلاً

لقد عرض ممثل مالي لتوه تنقيحاً شفوياً للفقرة السادسة من الديباجة التي سيكون نصها الآن كما يلي:
(تكلم بالفرنسية)

”إذ تحيط علماً بالصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٥ (٣)“.

(تكلم بالانكليزية)

تتضمن الحاشية ٣ الآن الكلمات التالية

(تكلم بالفرنسية)

”انظر أيضاً المقرر ٥١٩/٦٠“.

(تكلم بالانكليزية)

وبإذ نكم، سيدتي، ولأغراض التسجيل، أقرأ الآن البيان الشفوي للأمين العام بشأن الآثار المالية المترتبة على مشروع القرار A/C.1/61/L.25، المعنون ”تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها“.

”وبموجب أحكام الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار A/C.1/61/L.25، فإن الجمعية العامة

”[تدعو] الأمين العام والدول والمنظمات القادرة على تقديم المساعدة للدول بغرض كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها، إلى مواصلة القيام بذلك“.

”ينبغي تمويل الأنشطة اللازمة لتنفيذ بنود القرار من الموارد الخارجة عن الميزانية. ولذلك، لن تترتب على اعتماد مشروع القرار A/C.1/61/L.25

”وإذ تحيط علماً بالصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يُعول عليها، الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (٣)“.

وفضلاً عن ذلك، ينبغي إضافة الكلمات ”انظر أيضاً المقرر ٥١٩/٦٠“ في نهاية الحاشية ٣“.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): إذا لم تكن هناك وفود ترغب في الإدلاء ببيانات عامة أو تعليل للتصويت قبل التصويت في إطار المجموعة ٤، ”الأسلحة التقليدية“، ستشرع اللجنة في البت في مشروع القرار A/C.1/61/L.25 بصيغته المنقحة شفوياً.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ساريقا (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/61/L.25، المعنون ”تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها“، عرضه ممثل مالي باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في الاجتماع السادس عشر، المعقود في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وترد قائمة بأسماء مقدمي مشروع القرار في الوثائق A/C.1/61/L.25 و A/C.1/61/CRP.5 وإضافاتها ١ و ٢ و ٣. وفضلاً عن ذلك، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار: ألمانيا، البرتغال، بنن، بوركينا فاسو، بولندا، تركيا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الداغرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، سلوفينيا، سوازيلند، السويد، سويسرا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، فرنسا، فنلندا، الكامبيون، كوت ديفوار، الكونغو، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، مالطة، موزامبيق، النيجر، نيجيريا، هايتي، هولندا.

بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان،

أي آثار مالية على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.“

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمد اللجنة بدون تصويت. وإذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/61/L.25 بصيغته المنقحة شفويا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/61/L.26. وطلب إجراء تصويت مسجل. كما طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة ٧ من المنطوق.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة لإجراء التصويت.

السيد ساريقا (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/61/L.26، المعنون ”المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية“، عرضه ممثل ألمانيا في الاجتماع السادس عشر، المعقود في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وترد قائمة بأسماء مقدمي مشروع القرار في الوثائق A/C.1/61/L.26 و A/C.1/61/CRP.5 و Add.1 و Add.3.

تصوت اللجنة أولا على الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار A/C.1/61/L.26.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان،

غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لايفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار A/C.1/61/L.26 بأغلبية ١٦٣ صوتا مقابل صوتين.

السيد ساريغا (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية):
تصوت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/61/L.26 المعنون "المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية" في مجموعته.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا،

المتنعون:

اليابان.

وجدوى تشكيل تلك الأفرقة، وأنه ينبغي أن تقتصر على الحالات التي يمكن أن يكون لها فيها قيمة حقيقية، وأن نأخذ بعين الاعتبار ضرورة إدارة ميزانية الأمم المتحدة بطريقة سليمة والاستفادة القصوى من إلغاء وبناء البرامج الحالية للأمم المتحدة. وستواصل اليابان متابعة هذه القضية عن كثب في المستقبل.

السيد منديز (جمهورية فنزويلا - البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت جمهورية فنزويلا البوليفارية لصالح مشروع القرار A/C.1/61/L.26 المعنون "المشكلة الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية". ومع ذلك، نود أن نشير إلى أن من حق الدول فرادى أن تقرر ما إذا كان تكديس الذخائر مفرطاً. ونعتقد، أيضاً أن مسألة الاتجار غير المشروع بالذخيرة له صلة وثيقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة، وأن وسم الذخيرة جانب هام يمكن أن يساعد في منع تحويلها إلى أنشطة غير قانونية.

ونعتقد أن حكومات البلدان المصنعة للأسلحة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اعتماد الترتيبات التي تسمح بوسم الذخائر قبل تصديرها بغية تسهيل عملية تعقبها بطريقة مناسبة.

وفيما يتعلق بالفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار، يؤمن وفدي بأنه كان من الأفضل، في هذه المرحلة، الانتهاء من جمع آراء الدول الأعضاء، فمن شأن ذلك تيسير تبادل وجهات النظر من أجل تقرير ما الذي يمكن عمله بشأن هذه المسألة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): ننتقل الآن إلى البت في مشاريع القرارات المدرجة في المجموعة ٥، "نزع السلاح الإقليمي والأمن". وأعطيت الكلمة أولاً للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات عامة بشأن مشاريع القرارات المدرجة في المجموعة ٥.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/61/L.26 في مجموعه، بأغلبية ١٦٤ صوتاً مقابل صوت واحد، مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن للوفود التي ترغب في تعليل تصويتها على مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

السيد ماين (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلل موقف اليابان من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/61/L.26 والمعنون "المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية". إن اليابان، شأنها شأن دول أعضاء أخرى، تولي أهمية كبرى لحل المشاكل الناشئة عن الذخائر، التي لا يمكن فصلها عن الأسلحة التقليدية. وهكذا تعتقد اليابان، أنه ينبغي مواصلة المناقشات العميقة وتبادل الآراء بين الدول الأعضاء لكي نتعامل مع هذه المشكلة بالشكل المناسب من خلال الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي كله.

لكن المناقشات على المستويين الإقليمي والعالمي لم تتطور، في رأينا، بصورة كافية كي يتمكن المجتمع الدولي من التوصل إلى فهم مشترك لهذه القضية. وفي ظل الموقف الحالي، ترى اليابان أن اقتراح تشكيل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالذخيرة سابق لأوانه.

وفي هذا الصدد، أود أن استرعي الانتباه الخاص للدول الأعضاء كافة وإدارة شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة، إلى قلق اليابان من زيادة ميزانية الأمم المتحدة. وكما ذكرت اليابان في العديد من المناسبات، فإنها لا تستطيع قبول زيادة ميزانية الأمم المتحدة بدون ضوابط. وبالنسبة لأفرقة الخبراء الحكوميين، نرى أنه ينبغي إمعان النظر مسبقاً في قيمة

وقدم ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة توا تنقيحا شفويا للفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار. ومن ثم يصبح نص الفقرة الثامنة المنقحة من الديباجة كما يلي:

”وإذ تلاحظ التقدم الذي أحرزته بلدان المنطقة، بما فيها بلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب في الوفاء بمعايير العضوية في الاتحاد الأوروبي، وإذ تلاحظ في هذا السياق بدء مفاوضات انضمام كرواتيا وتركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتحول جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى بلد مرشح للانضمام إلى عضويته، وتوقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع ألبانيا، واستهلال المفاوضات الرامية إلى توقيع اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك والجبل الأسود، واستئناف مفاوضات اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع صربيا بانتظار التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة“.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن الرغبة في أن تعتمد اللجنة بدون تصويت. وإذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تفعل ذلك.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/61/L.46/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نبت الآن في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ٦ المعنونة ”تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي“.

أعطي الكلمة أولا للوفود الراغبة في التكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت.

السيد جنديف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بتعديل فني على نص مشروع القرار A/C.1/61/L.46/Rev.1. إذ ينبغي أن يكون نص الجزء الأخير من الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار كما يلي:

”بدء مفاوضات للتوصل إلى اتفاقية لتثبيت الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك والجبل الأسود، وكذلك استئناف المفاوضات بشأن اتفاقية الاستقرار والانتساب مع صربيا، شريطة أن تتعاون تعاوننا تاما مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة“.

السيد تالاس (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أسجل أن التنقيح الشفوي الذي تلي علينا توا يشكل تصويبا وقائعا وأن الاتحاد الأوروبي يؤيده تمام التأييد.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/61/L.46/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ساريفا (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/61/L.46/Rev.1 المعنون ”صون السلم الدولي - علاقات حسن الجوار والاستقرار والتنمية في جنوب شرق أوروبا“ عرضه ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في الجلسة ١٨ للجنة المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقتين A/C.1/61/L.46/Rev.1 و A/C.1/61/CRP.5 والإضافات ١-٤. وعلاوة على ذلك، أصبحت كندا، ولكسمبرغ، والولايات المتحدة الأمريكية من مقدمي مشروع القرار.

دورها الحالية، والذي يتمثل هدفه في تعبئة اهتمام المجتمع الدولي في ميدان تحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار.

ويقدر الاتحاد الأوروبي النوايا والروح البناءة الكامنة في الاقتراح المقدم من سيراليون، إلا أنه ليس مقتنعا بعد بالقيمة المضافة لقيام الجمعية العامة في هذه الدورة بوضع جدول أعمال لدورة هيئة نزع السلاح في عام ٢٠٠٩.

السيد بنيتس فيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
ستصوت كوبا لصالح مشروع القرار A/C.1/61/L.17/Rev.1 المعنون "إعلان عقد رابع لنزع السلاح" لأننا نشاطر الأهداف الواردة في النص ونؤيدها. ويأتي تقديم مشروع القرار هذا في حينه لأن اعتماده سيتيح متسعا من الوقت لبدء عملية تحضيرية سليمة بغية إعلان عقد رابع لنزع السلاح يبدأ في عام ٢٠١٠. وكلنا نعرف جيدا الحالة الصعبة والمعقدة السائدة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي.

وترى كوبا أن إعلان عقد رابع لنزع السلاح يمكن أن يقدم مساهمة إيجابية في تعبئة الجهود الدولية للخروج من الجمود الحالي، والتحرك نحو تحقيق أهداف نزع السلاح التي نلتزم بها جميعا. وسيكون إعلان عقد رابع لنزع السلاح أيضا خطوة إلى الأمام في تعزيز التعددية كمبدأ أساسي للمفاوضات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبهما، وفي ضوء ميل بعض الدول الخطير إلى اللجوء بتواتر متزايد إلى الانفرادية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تمضي اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.1/61/L.17/Rev.1. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

وأعطي الكلمة لأمين اللجنة للجنة لإجراء التصويت.

السيد تالاس (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي بشأن مشروع القرار A/C.1/61/L.17/Rev.1 المعنون "إعلان عقد رابع لنزع السلاح". ويؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمان بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا والجبل الأسود، وصربيا، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا وليختنشتاين والنرويج والأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

لقد قرر الاتحاد الأوروبي الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/61/L.17/Rev.1. فالاتحاد الأوروبي من المؤيدين الشديدين للأعمال الفعالة المتعددة الأطراف في ميدان تحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، ونزع السلاح، على النحو المعرب عنه في استراتيجيتنا الأمنية، واستراتيجيتنا لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وغير ذلك من صكوك الاتحاد الأوروبي. إننا نود أن نسهم في إقامة مجتمع دولي أقوى، ومؤسسات دولية تعمل على نحو جيد، ونظام دولي يقوم على أساس القواعد. ويتطلب هذا تعزيز الأمم المتحدة وتزويدها بما يلزم للوفاء بمسؤولياتها في أن تعمل بفعالية.

ونرى أيضا أن من الأهمية بمكان للأعمال التي تقوم بها أجهزة نزع السلاح العالمية أن تتصدى بفعالية للتحديات الماثلة أمامها. ونعلق أهمية كبيرة على تنشيط اللجنة الأولى، بجملة أمور منها تخفيض عدد مشاريع القرارات المقدمة، وجعلها أكثر قابلية للتنفيذ.

ونود أن نشير إلى أننا نؤيد مشروع القرار A/C.1/61/L.4 المعنون "عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح" الذي ستعتمده اللجنة في

الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند،
 تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس،
 تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة،
 جمهورية تزايا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان،
 فترولا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن،
 زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان،
 بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا،
 قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا،
 فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا،
 أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لايفيا،
 ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، مولدوفا،
 موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج،
 بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سان
 مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا،
 السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
 السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وأيرلندا الشمالية

اعتمد مشروع القرار A/C.1/61/L.17/Rev.1 بأغلبية
 ١١٦ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٥١ عضوا عن
 التصويت.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطيت الكلمة لممثل
 سويسرا الذي يرغب في التكلم لتعليل التصويت على
 مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

السيد كواتريني (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):
 سويسرا امتنعت عن التصويت على مشروع القرار

السيد ساريغا (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية):
 عرض ممثل سيراليون مشروع القرار A/C.1/61/L.17/Rev.1،
 المعنون "إعلان عقد رابع لترع السلاح" في الجلسة السادسة
 عشرة للجنة المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.
 ويرد اسم مقدم مشروع القرار في الوثيقة
 A/C.1/61/L.17/Rev.1.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا،
 الأرجنتين، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس،
 بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا،
 البرازيل، بروني دار السلام، بوركينافاسو،
 بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس
 الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو،
 كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا
 الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية،
 إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية،
 إريتريا، إثيوبيا، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا،
 غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس،
 الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)،
 العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا،
 الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية
 الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية
 الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي،
 مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا،
 المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، نيجيريا،
 عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين،
 قطر، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سانت
 فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية،
 السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا،
 سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند،

وكان الأثر التراكمي للتطورات السلبية استمرار سباق التسلح النووي. وهناك خطط لصنع جيل جديد من الأسلحة النووية. وإننا نواجه أيضا الخطر البعيد المتمثل بحصول الإرهابيين على تلك الأسلحة، مع ما ينطوي عليه ذلك من تبعات مفعمة. وبالتزامن مع ذلك، تتواصل بلا هوادة الجهود الرامية إلى تطوير أسلحة تقليدية في أنحاء عديدة من العالم.

وفي الوثيقة الختامية (القرار د إ-٢/١٠) التي اعتمدت توافق الآراء في ختام الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لزرع السلاح، التي سنحتفل بذكرها السنوية الثلاثين عام ٢٠٠٨، ذكرنا، بين أشياء أخرى، أنه لئن كان ينبغي أن يبقى الهدف النهائي لجهود جميع الدول نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، فإن الهدف الفوري هو القضاء على خطر الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من الجهود الفضلى للمجتمع الدولي، فإنه لم يتسن بلوغ النتائج المرجوة في ظل الآلية القائمة لزرع السلاح. فهناك حاجة ملحة إلى إعادة تنشيط تلك الآلية والمنتديات المنشأة بصورة ملائمة لمداولات نزع السلاح ومفاوضاته. لذا يجب تعزيز دور الأمم المتحدة ومسؤوليتها في مجال نزع السلاح، وفقا للميثاق.

وعلى ضوء هذه النبذة الموجزة، ومع اعتماد القرار ٧١/٥٩ في عام ٢٠٠٤ بدون تصويت، أقيمت على كاهلنا مسؤولية تنفيذ الولاية التي أوكلتها إلينا الجمعية العامة. وفي ذلك السياق، نعتقد أن الدورات الموضوعية للفريق العامل المفتوح العضوية هي المنتدى الملائم للإعداد الكافي لعقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لزرع السلاح. وخلال دورات الفريق العامل المفتوح العضوية عام ٢٠٠٣، طرحت حركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي وسواهما مجموعة شاملة من المقترحات. وكانت تلك المقترحات مبنية على أساس

A/C.1/61/L.17/Rev.1، المعنون "إعلان عقد رابع لزرع السلاح". وتدرك سويسرا الصعوبات التي تواجهها المنتديات الدولية للتفاوض بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح. لكن وفدي يعتقد أن حالات الجمود لم تنجم بالضرورة عن البنى القائمة، وإنما إلى افتقار الدول إلى الإرادة للاشتراك في المفاوضات بسبب اختلاف أولوياتها.

وعلى الرغم من أن وفدي يقدر روح ونوايا مبادرة سيراليون، فإننا غير مقتنعين بجداولها في السياق الراهن. وعلاوة على ذلك، دأبت سويسرا على تأييد أهداف مشروع القرار A/C.1/61/L.4، المعنون "عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة، المكرسة لزرع السلاح". ومن ذلك المنظور، يعتقد وفدي أن مشروع القرار A/C.1/61/L.17/Rev.1 مناقض للأهداف التي حددناها لأنفسنا قبل سنتين فيما يتصل بإعادة تنشيط اللجنة الأولى.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تمضي اللجنة الآن إلى البت في مشروع القرار الوارد في المجموعة ٧ "آلية نزع السلاح". أعطي الكلمة أولا لممثل إندونيسيا الذي يود إلقاء بيان عام حول هذه المجموعة.

السيد آجي (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، لأدلي ببيان قبل البت في المجموعة ٧. لقد أعربت وفود ومجموعات عديدة، أثناء المناقشة العامة للجنة الأولى، عن خيبة أملها حيال فشل مؤتمرات كبرى في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في غضون السنة الماضية. وقد ذكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح أيضا تلك الانتكاسات في بيانه. كذلك أعاد كثيرون تأكيد الوجهة المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وكانوا مصممين على تعزيز تعددية الأطراف كوسيلة أساسية لتطوير أنظمة تحديد الأسلحة ومفاوضات نزع السلاح.

إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز في الجلسة الـ ١٩، المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وترد قائمة المشتركين في تقديم مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/61/L.4. أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكامبيرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا-بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر،

خبرات الماضي، إلى جانب الاتفاقات القائمة حول نزع السلاح والمعايير العالمية التي ساعدتنا كثيرا. وشملت المقترحات أيضا مسائل جديدة مختلفة ذات صلة بنزع السلاح والأمن الدولي.

ونعتقد أن الدورات الموضوعية للفريق العامل الجديد المفتوح العضوية ستتيح لكل دولة عضو فرصة الإسهام في تحقيق أهدافنا المشتركة وتقاسم المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وما زلنا نثق بأننا سنجري تبادلا للآراء منتجا وفعالا بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار ذات الصلة. وسيسهل ذلك بحثنا عن السبل والوسائل التي تضمن الأمن المشترك القائم على أساس مجموعة متوازنة وشاملة من المصالح لكل مجموعات الدول.

وفي هذا السياق تعرب حركة عدم الانحياز عن استعدادها للعمل بتعاون وثيق وبناء مع كل الدول الأعضاء من أجل استخدام الدورة الموضوعية المقبلة للفريق العامل المفتوح العضوية، والذي سيكون مكلفا بالنظر في أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، بما في ذلك إنشاء لجنة تحضيرية لها. وتحت الحركة جميع الوفود على تقديم الدعم المتواصل، تنفيذاً للولاية التي كلفنا بها القرار ٧١/٥٩ المعتمد بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٤.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/61/L.4. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

وأعطي الكلمة لأمين اللجنة لإجراء التصويت.

السيد ساريغا (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/61/L.4 المعنون "عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح" عرضه ممثل

مشاريع القرارات والمقررات في إطار بنود نزع السلاح والأمن الدولي.

البند ١١٠

إعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): فيما يتعلق بهذا البند، أود أن استرعي انتباه الوفود إلى الوثيقة A/C.1/61/1، وبالتحديد إلى الشرح المتضمن في الفقرة ١٨ التي تنص على ما يأتي:

”قررت الجمعية العامة أن تحيل البند ١١٠ أيضا إلى جميع اللجان الرئيسية لغرض وحيد هو النظر في برنامج العمل المؤقت لكل منها واتخاذ قرار بشأنه“.

وكان برنامج العمل والجدول الزمني المقترحان للجنة الأولى في عام ٢٠٠٧ قد تم تعميمهما سابقا على جميع الوفود، كما وردا في الوثيقة A/C.1/61/CRP.6. ولكن عممت وثيقة منقحة هي A/C.1/61/CRP.6/Rev.1 بعد ظهر اليوم. وتم تنقيح الوثيقة استنادا إلى قائمة العطل الرسمية للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧، التي صدرت الآن، بما في ذلك عيد الفطر الذي سيقع في ١٢ تشرين الأول أكتوبر ٢٠٠٧. وقد انعكس ذلك في الوثيقة A/C.1/61/CRP.6/Rev.1، وتبعاً لذلك سيكون لدى اللجنة ما مجموعه تسع جلسات بدلا من ١٠، مخصصة للمناقشة المواضيعية ولتقديم مشاريع القرارات. وهذا هو التغيير الوحيد في الوثيقة.

وبعد التشاور مع رئيس لجنة الشؤون السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) تم الاتفاق على أن تبدأ كلتا اللجنتين الأولى والرابعة العمل، كما جرى دائما في السابق، خلال الأسبوع الأول، أي بطريقة متسلسلة، ولكن اللجنة الرابعة وافقت مرة أخرى على السماح للجنة بأن تعقد جلسيتين، صباحية ومساءلية، في يومي الاثنين والثلاثاء

نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب افريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

تونغا.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/61/L.4 بأغلبية ١٦٦ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغ وفد تونغا الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون اللجنة قد انتهت من هذه المرحلة من عملها المتعلق بالبت في جميع

وقد صممت منذ البداية على الاستمرار في عملية النهوض بأساليب عمل هذه اللجنة. وأعتقد أننا أحرزنا شيئاً من التقدم في هذا الصدد. ورغم أن الوقت سلعة باهظة التكلفة في الأمم المتحدة، فقد تمكّننا من استعمال الوقت المخصص لنا على نحو أفضل مما فعلنا في السنوات الماضية. وراعت الوفود بصفة عامة قراري ببدء الجلسات في المواعيد المقررين، وهما العاشرة صباحاً والثالثة بعد الظهر، على التوالي. ولم يكن بد من بعض حالات التأخير. غير أن ذلك لا يعزى إلى سوء التنظيم في عملنا، بل نجم عن زيادة اهتمام الوفود بالمشاركة في المناقشات عما كان متظراً. وهذه أنباء طيبة.

وأعتقد أن نهج المجموعات في مناقشاتنا قد ثبتت جدواه في الواقع. ولكن بوسعنا أن نتفوق على ذلك. وأصبحت المناقشات في بعض الأحيان مشتتة ومتداخلة. وهذا من التحديات التنظيمية التي أرى في مقدورنا التغلب عليها. وتمثل الأمانة العامة ذاكرتنا الجماعية، وأعلم أنها ستساعد رئيس العام المقبل على تصحيح المشاكل التي حددناها هذا العام.

وحسنت مشاركة الخبراء والمسؤولين الرفيعي المستوى المعنيين بصكوكنا الخاصة بتحديد الأسلحة أيضاً نوعية المناقشات في اللجنة هذا العام. وسيتطلب الأمر إجراء بعض التعديلات في المستقبل لضمان الدرجة المثلى من التفاعل في الحوار بين الخبراء والمسؤولين والمندوبين.

وأسهل المجتمع المدني إسهاماً مثمراً في مداولاتنا يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. ويسرني أن تكون الوفود قد اهتمت كثيراً بتبادل الآراء مع المنظمات غير الحكومية سواء بشأن المسائل المرتبطة بالأسلحة النووية أو المتعلقة بالأسلحة التقليدية.

من الأسبوع الثاني، الذي يبدأ في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وبطبيعة الحال، سوف يتم استكمال وإصدار برنامج العمل المؤقت بشكله النهائي قبل أن تبدأ اللجنة عملها الموضوعي في الدورة المقبلة.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع برنامج العمل والجدول الزمني لدورتها القادمة، كما جاء في الوثيقة A/C.1/61/CRP.6/Rev.1؟

تقرر ذلك.

بيان للرئيسة

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): قبل أن أرفع هذه الجلسة، أسمحوا لي أن أدلي ببيان موجز بصفتي رئيسة اللجنة الأولى.

خلال هذه الدورة، استرعى عدد من الوفود انتباهنا إلى النكسات والمشاكل العديدة التي واجهناها في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار خلال السنوات القليلة الماضية. ولكن المسائل التي نتناولها تتسم، كما قلت في بياني الافتتاحي قبل أربعة أسابيع، بأهمية أساسية إلى درجة أنه لا بديل فيها عن الاجتهاد في المحاولة، رغم العوائق والصعوبات التي يتعين علينا مواجهتها.

وألاحظ لدى تقييم دورة اللجنة الأولى لهذا العام أنه ما زال يوجد مجال للتحسين فيما يتعلق بطابع أعمالنا المتكررة. وأظن أنه يجري الاعتراف تدريجياً بأن أي قرار يظل سارياً إلى حين إحلال قرار آخر محله في نفس الموضوع، ولا ضرورة لأن يحدث هذا كل عام.

مع ذلك، ألاحظ أيضاً أن بعض المسائل الجديدة، والهامة للغاية، قد طرحت هذا العام، ومن بينها مسألة احتمال إبرام معاهدة دولية بشأن تجارة الأسلحة. وهذه ظاهرة صحيحة بالنسبة لعملنا.

خالص تحياتي أيضا لأمين اللجنة، السيد جارمو ساريفا، ولجميع زملائه في أمانة اللجنة الأولى، على جهودهم التي لا تعرف الكلل طيلة الشهر الماضي.

وأعرب أيضا عن تقديري الصادق لجميع المترجمين الشفويين والتحريريين ومدوني المحاضر وموظفي المطبعة وموظفي الوثائق ومسؤولي المؤتمرات ومهندسي الصوت، الذين يعملون بدأب من وراء الكواليس لكي يدعموا أعمال اللجنة.

وكما أشرت في وقت سابق خلال هذه الدورة، سوف تعود اللجنة إلى الانعقاد في العام القادم، في وقت من شهر حزيران/يونيه، لانتخاب رئيس للدورة الثانية والستين. وأعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد أدجي (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):
يشرفني أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أعرب عن امتناننا وتقديرنا لكم سيدي على إدارتكم القديرة والفعالة وتوجيهكم أعمال اللجنة الأولى. إن رئاستكم تمثل علامة تاريخية في أعمال هذه اللجنة، لأنك أول امرأة تتراأس اللجنة على الإطلاق. ونود أيضا أن نخفي عليكم لمواصلتكم الأخذ بالتدابير التي اتخذها سلفكم للنهوض بفعالية أساليب عمل اللجنة.

ما برحت حركة بلدان عدم الانحياز ترى أن ترشيد أعمال اللجنة عملية مستمرة وأنها ينبغي أن تستمر على نحو من الشفافية والشمول. ونرجو الإبقاء على هذه العملية والمضي في تطويرها خلال الدورات المقبلة للجنة.

لقد لاحظنا زيادة في مشاركة الدول في مناقشات اللجنة العامة والمواضيعية عن السنوات السابقة. وإعداد برنامج عمل اللجنة بحيث يشمل مناقشات الأفرقة مع الخبراء

في الختام، أرى أن دورة اللجنة الأولى لهذا العام كانت ناجحة إلى حد معقول. وقد التمسست من الأعضاء أن يتعاونوا معي عندما بدأنا عملنا، وفعلوا ذلك بالتأكيد. وأقدر لهم ذلك كل التقدير. وسيعود كثير من الممثلين الآن إلى دبلوماسية تحديد الأسلحة في منتديات أخرى. وأتمنى لهم جميعا التوفيق، وأرجو أن يكونوا قد وجدوا بعض الإلهام على الأقل في دورة اللجنة الأولى لهذا العام.

واسمحوا لي أيضا في هذه المرحلة بأن أعرب عن صادق تقديري لجميع أعضاء اللجنة على ما قدموه لي من تعاون طوال هذه الدورة. لقد كان بالتأكيد امتيازاً كبيراً لي أن أعمل معهم جميعاً. وأتوجه بالشكر أيضاً لجميع الوفود على تعاونها الكامل ودعمها في الاستفادة بالوقت والمرافق المخصصة للجنة الأولى على نحو يتسم حقاً بالكفاءة. ولدي اعتقاد راسخ بأن اللجنة الأولى قد وضعت مرة أخرى معياراً تختديه جميع اللجان الأخرى من حيث الفعالية في إدارة الوقت والكفاءة في استخدام مرافق المؤتمرات، لا سيما فيما يتعلق باستعمال قائمة المتكلمين المتجددة للمناقشة العامة والمناقشات التفاعلية التي أجرتها اللجنة.

وأود أن أعرب عن تقديري الصادق لزملائي الأعضاء في مكتب اللجنة: نواب الرئيس الثلاثة، السيد آندي راشميانتو، ممثل إندونيسيا، والسيد فريديكو بيرازا، ممثل أوروغواي، والسيد بوستييان مالوفر، ممثل سلوفينيا، ومقررنا السيد عبد الحميد الغري، ممثل تونس. لقد كان لحكمتهم الجماعية وخبراتهم دور مفيد في السماح لي بأداء مهام منصبتي رئيسة للجنة على نحو فعال.

واسمحوا لي أيضا أن أقدم باسم اللجنة تقديري العميق لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد تاناكا، على الدعم الذي قدمه هو ومساعدوه في إدارة شؤون نزع السلاح. وباسم اللجنة، أود أن أعرب عن

الاتحاد الأوروبي أيضا أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن بعض آيات الشكر.

أولا وقبل كل شيء، نود أن نشكركم، رئيسنا، السفارة من يول، على أدائكم الذي تميز بالوقار والمهارة والانضباط، أثناء اضطلاعكم بمهامكم. ونشكر أيضا فريقكم على تفانيه. وبوصفكم المرأة الأولى في ذاكرة الأحياء التي ترأس اللجنة، فإن نجاحكم يشكل حجة لاستمرار تعيين النساء في مراكز القيادة. شكرا جزيلا.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب أيضا عن تقديره لعمل الأمانة العامة، ولأمين اللجنة الأولى وفريقه، ولموظفي إدارة شؤون نزع السلاح. إن كفاءة ومهارة الأمانة سهلت عملنا كثيرا هذا العام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثلي إندونيسيا وفنلندا على العبارات الرقيقة الموجهة إلينا جميعا.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٧.

المستقلين والمنظمات غير الحكومية شيء يلزم المحافظة عليه والاستمرار في تطويره. ونرى في هذه التطورات مؤشرا إيجابيا على زيادة أهمية دور اللجنة الأولى والوظيفة التي تؤديها للدول الأعضاء.

وكما في السنوات الماضية، برهنت حركة بلدان عدم الانحياز على توقعاتها البناءة والإيجابية بتقديم ستة مشاريع قرارات لكي تنظر فيها اللجنة. وحصلت مشاريع القرارات المذكورة على تأييد ساحق من الدول الأعضاء، حتى أن بعضا منها اعتمد بدون تصويت. وفي هذا الصدد، تود الحركة أن تعرب عن تقديرها وامتنانها لجميع الوفود التي أيدت مشاريع القرارات المذكورة.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة، من خلالكم سيدتي، لأعرب عن تقديري لأعضاء مكتب اللجنة، ولأمين اللجنة ومساعديه، على كل ما أدوه من عمل شاق وما قدموه من مساعدة خلال دورتنا.

أخيرا، إن حركة بلدان عدم الانحياز تظل ملتزمة بتعزيز السلام والأمن الدوليين، وبصفة رئيسية من خلال تدابير نزع السلاح. ولدينا اعتقاد قوي بأن الطريق الوحيد لتناول مسائل نزع السلاح والأمن الدولي ما زال يتمثل في تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها في إطار متعدد الأطراف، وفقا للميثاق. ونأمل أن توفر تعددية الأطراف، ضمن إطار الأمم المتحدة، الحافز الذي اشتدت الحاجة إليه لدفع خطة نزع السلاح وعدم الانتشار قدما في مساعيها خلال العام المقبل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل فنلندا.

السيد تالاس (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): الآن وقد أكملت اللجنة الأولى هذه المرحلة من أعمالها، تود رئاسة